﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ٢٤ أَنَّا صَبَبۡنَا ٱلۡمَآءَ صَبّٗا ٢٥ ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا ٢٦ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ٣٠ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ٣١ مَّتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ ٣٢﴾ [عبس: 24 - 32]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

الاستدلالاتُ العقليّة بذكرِ النِّعَم الذّاتيّة والخارجيّة

لمّا ذكرَ المَولى تعالى النِّعَمَ الذاتيّة الّتي أحاطَها بالإنسان منذ خَلقِهِ وحتّى نشورِهِ وأدمَجَها بالاستدلالِ على صحَّة الحَشر والنَّشر، وما يَنبغي عليهِ من نظرٍ في وجوهِ الأدلّة العقليّة حتّى يُؤمن باللّه تعالى وحدَهُ؛ ناسبَ أنْ يذكُرَ النِّعَمَ الخارجيَّة الّتي تُحيطُهُ من كلِّ جانب، وأهمُّها نعمةُ البقاء بالغِذاء معَ ما فيه من إدماجِ استدلاليٍّ عقليٍّ آخرَ بإخراجِهِ المُثبِتِ لصحَّة النّشرِ والبَعث مُجدَّداً. قال البيضاوي: "إتباعٌ للنّعم الذاتيَّة بالنّعَم الخارجيّة"[1]. قال القونوي: "والمُراد بالذاتي ما يتعلّقُ بالذّات بنفسِها إتمامًا، وهو الخلقُ من نطفةٍ وتناسبِ الأعضاء وتسهيلِ المخرَجِ، والإماتةُ والإقبارُ متعلِّقٌ بالذات أيضًا، وإنْ لم يكن له مَدخلٌ في تمامِ ذاتِهِ، وأمّا (الطّعامُ) فخارجٌ عنهُ غيرُ مُتعلِّقٍ بذاته، وإنْ كانَ لهُ مدخَلٌ في بقائِهِ"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾: (طعم) أصلٌ مُنقاسٌ في تذوّقِ الشَّيءِ، يقالُ: طَعِمْتُ الشّيءَ طَعْمًا، والطّعام هو المَأكولُ[3]، وطَعِمْتُه أطعَمُهُ طَعْماً من بابِ (تَعِبَ)، ويقعُ على كلِّ ما يُساغ حتّى الماءِ، وفي العُرف:

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 287، والزمخشري، الكشاف: 16/ 299، والهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 116، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1791.

(2) حاشية القونوي، على تفسير البيضاوي: 20/ 99.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (طعم).

الطّعامُ اسمٌ لما يُؤكَلُ مثلُ الشَّراب اسمٌ لما يُشرَبُ، وجمعُهُ أطعِمة[1]، فهو أكلُ شيءٍ أوْ شربُهُ معَ اشتهاءٍ وذوقٍ، قليلاً كانَ أوْ كثيرًا[2]، والمرادُ به في الآية: المَطعومُ المُشتهَى وفي خلقتِهِ درسٌ واعتبارٌ.

2) ﴿صَبَبْنَا﴾: (صبّ) أصلٌ واحدٌ، وهو إراقةُ الشَّيءِ، وإليه ترجعُ فروعُ البابِ كلِّه، مِن ذلك: صَبَبْتُ الماءَ أصُبُّهُ صَبًّا، ويحملُ على ذلك فيقال لما انحدرَ من الأرضِ: صَبَبٌ، وجمعُهُ أصباب، كأنّه شيءٌ مُنصَبٌّ في انحدارِهِ[3]، وصبّ الماءَ يصِبّ من بابِ ضربَ صَبيباً: انسكَبَ. ويتعدّى بالحركة، فيقالُ: صَبَبْتُهُ صَبًّا من بابِ (قَتَلَ)[4]، فهو انحدارٌ من فوقٍ بلا قيدٍ؛ ماديًّا كانَ أوْ مَعنويًّا[5]. والمرادُ به في الآية: إنزالُ ماءِ المَطَرِ بقوّةٍ، وانحدارُها من أعلى.

3) ﴿شَقَقْنَا﴾: (شقّ) أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على انصداعٍ في الشّيءِ، تقولُ: شَقَقْتُ الشَّيءَ أشقُّهُ شَقًّا، إذا صدعْتَهُ[6]، وشققتُهُ شقًّا من باب (قتلَ)، والشَّقّ بالفتح: انفراجٌ في الشَّيءِ، وهو مصدرٌ في الأصلِ، والجَمْعُ شُقوق، وانشقَّ الشّيءُ: إذا انفرجَ فيه فُرجةٌ[7]، فهو الانفراجُ المُطلقُ سواءٌ كانَ معَ حُصول تفرُّقٍ أم لا[8]. والمرادُ به في الآيةِ: الصَّدع والفرجة بقوّة.

4) ﴿وَقَضْبًا﴾: (قضب) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قطعِ الشّيءِ، يقالُ: قَضَبْتُ الشّيءَ قَضْباً، والقَضيبُ: الغُصْنُ، والقَضْبُ: الرّطبةُ، سُمّيتْ لأنّها تُقضَبُ[9]، وقضبَهُ أي قطعَهُ، واقتَضَبْتُهُ: اقتطعتهُ منَ الشَّيءِ[10]، فهو الأخذُ من شيءٍ وقطعُهُ والانتزاعُ منه[11]. والمرادُ بهِ في الآيةِ: "الفِصْفِصَةُ الرطبة، سُمّيت قَضْبًا لأنها تُعلف للدواب رطبةً فتُقضب، أي

(1) الفيومي، المصباح المنير: (طعم).
(2) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 7/ 80.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (صب).
(4) الفيومي، المصباح المنير: (صبّ).
(5) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 6/ 182.
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شق).
(7) الفيومي، المصباح المنير: (شقّ).
(8) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: (شق).
(9) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قضب).
(10) الجوهري، الصحاح: (قضب).
(11) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 9/ 267.

تُقطع مرةً بعد أخرى ولا تزال تَخلف ما دام الماء ينزل عليها، وتُسمَّى القَتَّ"[1].

5) ﴿غُلْبًا﴾: (غلب) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قوّةٍ وقَهرٍ وشِدّة، من ذلك غلبَ الرجلُ غَلْبًا وغَلَبًا[2]، والغَلّابُ: الكثيرُ الغَلَبة، وحديقةٌ غَلباءُ: مُلتفّةٌ، وحدائقُ غُلبٌ[3]، وغَلَبَهُ غَلْبًا من بابِ (ضَرَبَ)، والاسمُ الغَلَبُ والغَلَبةُ أيضًا[4]، فهو التفوُّقُ معَ القدرة، أوْ تفوّقٌ في قُدرة[5]. والمرادُ بها في الآيةِ: حدائقُ غليظةُ الشَّجرِ مُلتفَّةٌ[6].

6) ﴿وَأَبًّا﴾: للهمزة والباء أصلانِ، أحدُهُما المَرْعى والآخَرُ القصدُ والتّهيّؤُ: أمّا الأوَّل فقالَ الزّجّاج: الأبّ جميعُ الكَلأ الَّذي تَعتلِفُهُ الماشيةُ[7]، والأبُّ: المَرعى المُتهيِّئُ للرَّعْيِ والجَزّ[8]، والأبُّ: المَرعى الّذي لم يَزرَعْهُ النّاسُ، ممّا تأكلُهُ الدَّوابّ والأنعام، ويقالُ: الفاكهةُ للنّاس والأبُّ للدوابّ[9]، وأمّا الثّاني فقالَ الخَليلُ وابْنُ دُرَيْدٍ: الأبُّ مَصْدَرُ: أبَّ فُلانٌ إلَى سَيْفِهِ: إذا رَدَّ يَدَهُ إلَيْهِ ليَسْتَلَّهُ، والتَّهَيُّؤُ لِلْمَسيرِ، والأبُّ: القَصْدُ، يُقالُ أبَبْتُ أبَّهُ، وأمَمْتُ أمَّهُ، وحَمَمْتُ حَمَّهُ، وحَرَدْتُ حَرْدَهُ، وصَمَدْتُ صَمْدَهُ[10]. والمرادُ به في الآية: الكَلأ والعشبُ المُتهيّئُ لتنعُّمِ الأنعام.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

نِـعَـمُ الـلـه عظيمةٌ ووجوهُ دِلالاتِها مُتعدِّدة

المَعنى: فليتدبّرِ الإنسانُ في شأنِ نفسِهِ، وليفكِّرْ في أمرِ طعامِهِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 132.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (غلب).
(3) الجوهري، الصحاح: (غلب).
(4) الفيومي، المصباح المنير: (غلب).
(5) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 7/ 262.
(6) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 20/ 167.
(7) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أبّ).
(8) الراغب، المفردات: (أبّ).
(9) الفيومي، المصباح المنير: (أبّ).
(10) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أبّ).

وتدبيرِهِ وتهيئتِهِ حتَّى يكون غذاءً صالحًا تقومُ به بنيتُهُ، ويجدُ في تناوُلِهِ لذّةً تدفعُهُ إليه؛ ليحفظَ بذلك قوّتَهُ مَدى الحياةِ التي قُدِّرَتْ لهُ، وأنزلنا منَ السَّماءِ ماءً إنزالاً عجيبًا، يُنبئُ بقدرةِ القادرِ العظيمِ، ثمّ شَقَقنا الأرضَ بالنّباتِ الخارجِ منها، فأنبَتْنا فيها الحبَّ بمختلفِ أنواعِهِ وأشكالِهِ، وعِنَباً للإنسانِ وعَلَفاً للحيوانِ، وزَيتوناً ونَخْلاً، وبساتينَ ذاتَ أشجارٍ ضَخمةٍ مُثمرةٍ وذاتَ حَوائطَ تحيطُ بها، معَ أنواعٍ من الفواكهِ والمَراعي الخَصبةِ للأنعامِ، كلُّ ذلك مَتاعٌ للإنسانِ يتغذَّى عليه، ومتاعٌ للأنعامِ التي تركبونَها وتأكلونَها.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ (الفاءِ) في قوله ﴿فَلْيَنظُرِ﴾:

عبَّر النظمُ الكريم بـ(الفاء) في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾: إمّا للدِّلالة على التفريع؛ فهو: "إمّا مُفَرَّعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾؛ فيَكونُ مِمّا أمَرَهُ اللّه بهِ مِنَ النَّظَرِ. وإمّا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾، فيَكونُ هَذا النَّظَرُ مِمّا يُبْطِلُ ويُزيلُ شِدَّةَ كُفْرِ الإنْسانِ". وإمّا معَ دلالتِها على التفريع تكونُ مُفصِحةً عن شرطٍ مُقدَّر، والتقديرُ: (إنْ أرادَ أنْ يَقْضيَ ما أمَرَهُ فلْيَنْظُرْ إلَى طَعامِهِ، أوْ إنْ أرادَ نَقْضَ كُفْرِهِ فلْيَنْظُرْ إلَى طَعامِهِ"[1]. وإمّا للدلالةِ على الاستئناف، "والجملةُ مستأنفةٌ مسوقةٌ لتعدادِ النِّعَمِ المُترادفةِ على الإنسان"[2]، ولا يخفى أنَّ التفريعَ أوضحُ من الاستئنافِ. ويَحْتَمِلُ أن يكونَ رَدًّا آخرَ على مُنكِرِ النّشرِ والحَشرِ من خلالِ الأمرِ بالتدبُّرِ في خلقِ النباتِ وخروجِهِ من الأرضِ المَيتة، فيكونُ مُرتبطاً بالرّدعِ والإبطالِ لإنكارِ النّشرِ المستندِ إلى عدمِ وقوعِهِ، ببيانِ أنَّه واقعٌ كخروجِ النَّباتِ حتَّى صارَ مألوفاً. قال ابن عاشور: "وَهَذا اسْتِدْلالٌ آخَرُ عَلَى تَقْرِيبِ كَيْفِيَّةِ البَعْثِ انْتَقَلَ إلَيْهِ

تفريعُ النّظَرِ والتدبُّر مُبطِلٌ للكُفر والتكبُّر

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 129.

(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 145.

في مَعْرِضِ الإرْشادِ إلَى تَدارُكِ الإنْسانِ ما أهْمَلَهُ، وكانَ الانْتِقالُ مِنَ الاسْتِدْلالِ بما في خَلْقِ الإنْسانِ مِنْ بَديعِ الصُّنْعِ مِنْ دَلائِلَ قائِمَةٍ بنَفْسِهِ في آيَةِ: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ إلَى الاسْتِدْلالِ بأحْوالٍ مَوْجودَةٍ في بَعْضِ الكائِناتِ شَديدَةِ المُلازَمَةِ لحَياةِ الإنْسانِ تَرْسيخًا لِلاسْتِدْلالِ، وتَفَنُّنًا فيهِ، وتَعْريضًا بالمِنَّةِ عَلَى الإنْسانِ في هَذِهِ الدَّلائِلِ، من نِعْمَةِ النَّباتِ الَّذي بِهِ بَقاءُ حَياةِ الإنْسانِ وحَياةِ ما يَنْفَعُهُ مِنَ الأنْعامِ"[1].

دلالةُ (اللّام) في قوله ﴿فَلْيَنظُرِ﴾:

الأمـرُ بالنّـظَـر لأخـذِ الـدُّروسِ والعِبَر

عبَّر النظمُ الكريمُ بـ(اللّام) الدّاخلة على الفعلِ المُضارع في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾؛ للدِّلالة بها على الأمرِ ووجوبِ النّظر لأخذِ الدُّروس والعِبَر، وهو أمرٌ حقيقيٌّ يرادُ منه تصويرُ شيءٍ من أوامرِهِ تعالى الَّتي أجملَها قولُهُ: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾، فيكونُ التعبيرُ بـ(لام الأمر) بمثابةِ الجزئيِّ من جملةِ الأوامرِ الإلهيَّة، التي لم يَقضِ الإنسانُ النّظرَ والتدبُّرَ فيها؛ للاستدلالِ بها على اللّه تعالى ووحدانيَّتِه.

دلالةُ فعلِ (النّظر) مادّةً وصيغةً:

تـجـدُّدُ الـنّـظَـرِ بالباصِرة يُفضي للفَوزِ بالآخِرة

عبَّر النظمُ الكريم بفعلِ (النّظر) مُضارعاً في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾؛ للدِّلالةِ بصيغتِهِ المضارعة على التجدُّدِ الاستمراريِّ للنّظر والتبصُّرِ في أقربِ ما يكونُ إليه ممّا يَحتاجُهُ للبقاءِ والتعيُّش، وللدِّلالةِ بمادّتِهِ على النّظر بالباصرةِ إلَى طَعامِه: "وَكَيْفيّاتِ الأحْوالِ الَّتي اعْتَوَرَتْ عَلَى طَعامِهِ حَتَّى صارَ بصَدَدِ أنْ يُطْعَمَ"[2]، "والمَقْصودُ التَّدَبُّرُ فيما يُشاهِدُهُ الإنْسانُ مِنْ أحْوالِ طَعامِهِ بالاسْتِدْلالِ بها عَلَى إيجادِ المَوْجوداتِ مِنَ الأرْضِ"[3].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 129، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 8/ 323.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 10/ 409.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 129.

دلالةُ التّعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾:

اللّائقُ بالإنسان الاستدلالُ على خالِقِ الأكوان

عرف النظم الكريم ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾؛ للدلالة به على العهد الذِّكري، وهو: "الإنْسانُ المَذْكورُ في قَوْلِهِ: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ وإنَّما جيءَ باسْمِهِ الظّاهِرِ دونَ الضَّميرِ كَما في قَوْلِهِ: ﴿مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾، لِأنَّ ذَلِكَ قَريبٌ مِنْ مَعادِهِ وما هُنا ابْتِداءُ كَلامٍ؛ فعُبِّرَ فيهِ بالاسْمِ الظّاهِرِ لِلْإيضاحِ"[1]. ويمكنُ أنْ يكونَ إظهارُهُ تذكيراً بوصفِهِ الإنسانيِّ الدالِّ على العقلِ والتفكير والنّظَر الَّذي هو من أظهَرِ خُصوصيّاتِهِ، فيكونُ من تعليقِ الحُكم وهو الأمرُ بالنظَر بمَنْ يتأتَّى منه النّظَرُ والتفكير، واللّائقُ بمَن هذه حالُهُ الاعتبارُ والتدبُّرُ والاستدلالُ بعجائبِ الصُّنعِ على الإيمان.

نكتةُ تعديةِ فعل النظر بـ﴿إِلَىٰ﴾:

الدّليلُ الحِسّيُّ أقـرَبُ مَنالاً مِنَ الدّليلِ العَقليِّ

عدَّى النظمُ الكريمُ فعلَ (النّظَر) بحرفِ الجرِّ ﴿إِلَىٰ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾؛ للدِّلالةِ به على أنَّ المرادَ بالنّظَر الرُّؤيةُ بالعَين، قال ابنُ عاشور: "وَتَعْدِيَةُ فِعْلِ (النَّظَرِ) هُنا بحَرْفِ ﴿إِلَىٰ﴾ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ نَظَرِ العَيْنِ؛ إشارَةً إلَى أنَّ العِبْرَةَ تَحْصُلُ بمُجَرَّدِ النَّظَرِ في أطْوارِهِ"[2]، أي إنَّما عدلَ النظمُ عن فعلِ (التدبُّر) مثلاً؛ للدِّلالة على وضوحِ الدّليل، حتى إنّه لا يحتاجُ إلى عظيمِ استدلالٍ أوْ عميقِ فكرٍ، بل مُجرّدُ الرّؤيةِ البصريّة لتكوُّنِ طعامِهِ وصوَرِ أطوارِهِ المختلفةِ، وكيفيّةِ خروجِهِ؛ لهو أوضَحُ دليلٍ على عظيمِ الخَلْق وصحَّةِ النّشر.

نكتةُ حذفِ المُضافِ في ﴿إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾:

الأمـرُ بالنّظَر دعـوةٌ لإعـمالِ العَقل والفِكر

حذفَ النظمُ الكريم المضافَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 130.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 129.

إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ والتقديرُ: (إلى تكوُّنِ طعامِهِ) كما يوضِّحُه التفصيلُ الآتي مِن إنزالِ المَطَر وشقِّ الأرضِ وخُروجِ الزُّروع والحُبوبِ والأثمارِ والفواكِهِ، وإنَّما تَعَلَّقَ النَّظَرُ بالطَّعامِ مَعَ أنَّ الاسْتِدْلالَ هوَ بأحْوالِ تَكْوينِ الطَّعامِ، إجْراءً لِلْكَلامِ عَلَى الإيجازِ، ويُبَيِّنُهُ ما في الجُمَلِ بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ إلَى آخِرِها، فالتَّقْديرُ: فلْيَنْظُرِ الإنْسانُ إلَى خَلْقِ طَعامِهِ وتَهْيِئَةِ الماءِ لإنْمائِهِ، وشَقِّ الأرْضِ وإنْباتِهِ وإلَى انْتِفاعِهِ بِهِ وانْتِفاعِ مَواشِيهِ في بَقاءِ حَياتِهِمْ"[1]، وقرينةُ حذفِ المضاف هو أنَّ الغرضَ من النّظر والرّؤية البصريّة التدبرُ في ذلك وأخذُ العِبرة، ولا يُتدبّر إلّا في البحثِ عن الأسبابِ وصوَرِ التطوُّرِ التكوينيِّ للطَّعام.

سرُّ التعبيرِ بالمَصدَرِ أوِ اسمِهِ (طَعام):

دليلُ الاعتبارِ عامٌّ في جميعِ الأذواقِ والأمصار

عبَّرَ النظمُ الكريم بالمصدرِ أوِ اسمِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾؛ للدِّلالة على اسم المفعولِ وهو (المَطعوم)، قال أبو حيّان: "والظّاهِرُ أنَّ الطَّعامَ هوَ المَطْعومُ، وكَيْفَ يُيَسِّرُهُ اللّه تَعالَى بهَذِهِ الوَسائِطِ المَذْكورَةِ مِن صبّ الماء وشقِّ الأرض والإنبات"[2]؛ إذِ النّظرُ في أحوالِ المَطعومِ وصوَرِ تخلُّقِهِ وتكوُّنِهِ، وأمّا (الطعام) مصدراً أوِ اسمَ مصدرٍ فلا يُنظَرُ في أحوالِهِ؛ إذ هو أمرٌ اعتباريٌّ يُعبّر عنهُ بتناولِ المطعومِ على سبيلِ التشهّي، والنّظَرُ لا يكونُ في أحوالِ ذلك الأمرِ الاعتباريّ، وإنَّما في أحوالِ المأكولِ وكيفيّةِ تكوُّنِهِ، والغرضُ من العدولِ عن المَأكول إلى الأكلِ والمَطعوم إلى الطَّعام؛ الدلالةُ على أنّ الآيةَ تقعُ في كلِّ مأكولٍ يُسمّى أكلاً، بخلافِ ما لو قالَ (مطعومِهِ)؛ إذ يصدُقُ بما يَعتادُهُ مِن مأكولٍ دونَ غيرِهِ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 130.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 10/ 409.

دلالةُ (طَعام) بينَ الحقيقةِ والمَجازِ المُرسَل:

الأطعِمَةُ الشَّهيّةُ تتحوّلُ إلى قاذوراتٍ جليَّة وفيها مَوعِظةٌ عليَّة

عبّرَ النظمُ الكريم بلفظِ (طَعام) في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾؛ للدِّلالة به إمّا على الحقيقةِ وهو ما يَطعَمُهُ الإنسان ويأكلُهُ بفيهِ، قال الزمخشريُّ: "فَلْيَنْظُرِ الإنْسانُ إلى مَطعَمِهِ الَّذي يعيشُ بهِ كيفَ دبَّرنا أمرَهُ؟"[1]، وهو الظّاهرُ المُتوافِقُ معَ ما بعدَه من الحديثِ عن كيفيّةِ تكوُّنِهِ أطواراً حتى يَصلحَ غِذاء، أوْ للدلالة على المجازِ وهي الفضَلات وما يخرُجُ بعدَ الطعام، أي فلينظر الإنسان إلى فضَلاته وكيف تحوّلتْ من طعامٍ شهيٍّ إلى قاذوراتٍ ومِن طيِّبٍ إلى خبيث، "فعَن ابْن عَبّاس مَعْناهُ: فلْينْظرِ الإنْسان إلَى طَعامِهِ أي: إلَى ما يخرُجُ مِنْهُ كَيفَ انْقَلب من الطّيب إلَى الخَبيث"[2]، وسُمّي طعاماً باعتبارِ ما كان، وفيه دلالةٌ على عظيمِ ما في داخلِ الإنسانِ من خَلْقٍ عجيبٍ يُحوّلَ الطعام إلى فضَلات وقاذورات يَنبغي تدبُّرُها والتيقّن بعظيمِ صانِعِها.

دلالةُ الإضافةِ في ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾:

كلُّ المَطعومات آياتٌ بيّنات

أضافَ النظمُ الكريمُ (الطّعام) إلى ضميرِ (الإنسان) في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾؛ للدِّلالة على الاستغراق، إذ كلُّ مطعومٍ يتناولُهُ هذا الإنسانُ على سبيلِ التشهّي والتذوُّق يصدُقُ عليه أنَّه آيةٌ عجيبةٌ ونعمةٌ بليغة، كما يُرشِدُ إليه ما بعدَهُ مِن طريقةِ إخراجِهِ ونموِّهِ وبُلوغِهِ.

سرُّ الاكتفاءِ بذكرِ الطَعام:

في الاكتفاءِ استدلالٌ على الإحياء

اكتفَى النظمُ الكريم بذكرِ (الطّعام) عن (الشّراب) في قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾؛ لما في إخراجِ الطَّعام مِن دلالةٍ واضحةٍ على عجيبِ الصُّنْعِ وصحَّةِ البعثِ والنّشر من القبور؛

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 704.
(2) تفسير السمعاني: 6/ 160.

إذ نزولُ الماءِ وانشقاقُ الأرض وإنباتُ الحبِّ، وتعاظُمُ خِلقتِه؛ لهي صورةٌ من صوَر الحَشْر والنّشرِ للأرضِ الميّتة، بخلافِ ما يشربُ منَ الماءِ. ولذا قالَ ابن عاشور: "وَفي جَميعِ تِلْكَ الأَطْوارِ تَمْثيلٌ لِإِحْياءِ الأَجْسادِ المُسْتَقِرَّةِ في الأَرْضِ، فقَدْ يَكونُ هَذا التَّمْثيلُ في مُجَرَّدِ الهَيْئَةِ الحاصِلَةِ بإِحْياءِ الأَجْسادِ، وقَدْ يَكونُ تَمْثيلًا في جَميعِ تِلْكَ الأَطْوارِ بأَنْ تُخْرَجَ الأَجْسادُ مِنَ الأَرْضِ كَخُروجِ النَّباتِ بأَنْ يَكونَ بَذْرُها في الأَرْضِ، ويُرْسِلُ اللّه لَها قوًى لا نَعْلَمُها تُشابِهُ قوَّةَ الماءِ الَّذي بِهِ تَحْيا بُذورُ النَّباتِ"[1]، والمجمَعُ إلى أنَّه: "اقتصرَ عليهِ ولم يَذكُرِ المشروبَ؛ لأنَّ آثارَ القُدرةِ فيه أكثرُ من آثارِها في المَشروب"[2].

دلالةُ الفصلِ في ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾:

فصلَ النظمُ الكريم قولَهُ تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ﴾ عمّا قبلَه؛ إمّا للدلالةِ على الاستئنافِ البيانيِّ؛ إذ نشأ سؤالٌ من الأمرِ بالنّظر إلى حدوثِ الطّعام وتكوُّنِه مفادُهُ: كيفَ تكوَّنَ وحدثَ؟ فأجابَ بذلك[3]، وهذا مبنيٌّ على قراءةِ الكسرِ للهمزة وأنّها جملةٌ حقيقيةٌ مُستأنفةٌ، وإمّا لأنَّه مُبدلٌ منَ (الطّعام)، بناءً على قراءةِ الفتحِ، ويكونُ من إبدالِ محلِّ الجملةِ المفردِ من ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾، قالَ ابنُ عطيّة: "ورَدَّ على هذا الإعرابِ قومٌ بأنَّ الثانيَ ليس الأوّلَ، وليسَ كما ردّوا؛ لأنَّ المعنى: فلْيَنْظُرِ الإنْسانُ إلى إنعامِنا في طعامِهِ، فترتَّب البدل وصحَّ"[4].

الاستئنافُ البيانيُّ والإبدال يُفصّلانِ الإجمال

وقالَ السّمينُ على توجيهِ بدلِ الكلِّ من الكلِّ السّابق: "وهذا ليسَ بواضح"[5]، وذكر وجها ثانيًا وأنَّه مِنْ بدلِ الاشتمالِ، بمعنى: أنَّ صَبَّ الماءِ سببٌ في إخراجِ الطعامِ؛ فهو مُشتمِلٌ عليه بهذا التقديرِ، ولذا

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 130.
(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1791.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 100.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 439.
(5) السمين، الدر المصون: 10/ 692.

يكونُ من بدلِ الاشتمالِ من حدوثِ الطّعامِ وتكوّنه[1]. وعلى الوجهينِ فالجملة لتفصيلِ ما أُجمِلَ قبلَها[2]؛ فالأمرُ واحدٌ وهو النّظَرُ إلى تكوُّنِ الطَّعامِ وحُدوثِهِ، ثمَّ جاءَ الاستئنافُ أوِ البدلُ الاشتماليُّ المفصِّلُ لذلك الإجمالِ في حُدوث الطَّعام.

اختلافُ القراءاتِ في ﴿أَنَّا﴾:

ثـــراءُ المـعـاني بتـعـدُّدِ قـراءاتِ المَبَاني

قُرِئَ ﴿أَنَّا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ بقراءتين، هي؛ قراءةُ: عاصِمٍ وحَمْزَةَ والكِسائيِّ وخَلَفٍ ورَوَيْسٍ وصلًا بفتح همزةِ ﴿أَنَّا﴾، عَلَى أَنَّهُ بَدَلُ اشْتِمالٍ مِنْ ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾ بَدَلَ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ"[3]، "وقال الفرّاء: ومَن فتح ﴿أَنَّا﴾ فهو في موضِعِ خفضٍ، أي: فلينظُرْ إلى أنّا صببنا الماءَ، وفَعَلنا، وفَعَلْنا، وقال الزجّاج: "ومَن فتحَ فعلَى معنى البدَلِ من (الطّعام)، وقالَ الفراءُ: قد يكونُ موقعُ ﴿أَنَّا﴾ إذا فُتِحَت في هذه السّورةِ، رفعًا كأنَّه استئنافٌ، ولذا قالَ السَّمينُ: "إنّها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: (هو أنّا صَبَبْنا)"[4]، أوْ: إلى صبِّنا الماءَ. وقال أبو عليّ: ومَن فتحَ فعلى معنى البدلِ بدلَ الاشتمالِ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ تشتملُ على كونِ الطَّعامِ وحُدوثِهِ"[5]، قال الهرريّ: "إذ لا يلزمُ فيه أنْ يكونَ المبدلُ منهُ مُشتمِلًا على البدلِ، فحينئذٍ العائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: (أنّا صببنا له الماءَ)"[6].

وقراءة الجُمْهورِ ورويس: ابتداء" بكَسْرِ هَمْزَةِ ﴿إِنَّا﴾ عَلَى أنَّ الجُمْلَةَ بَيانٌ لِجُمْلَةِ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ لِتَفْصيلِ ما أُجْمِلَ

(1) السمين، الدر المصون: 10/ 692.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 131.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 131، والحنبلي، فتح الرحمن: 7/ 289.
(4) السمين، الدر المصون: 10/ 692.
(5) الواحدي، التفسير البسيط: 23/ 227، والطبري، ومجمع البيان: 24/ 226.
(6) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 133.

هُنالِكَ عَلَى وجْهِ الإيجازِ، قال أبو علي: مَن قال: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا﴾ بكسر ﴿إِنَّا﴾ كانَ ذلك تفسيرًا للنّظَر إلى: ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾"[1].

دلالةُ (أنَّ) في قوله ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾:

تنزيلُ غيرِ المُنْكِرِ مَنزلةَ المُنْكِر

عبَّرَ النظمُ الكريمُ بـ(أنّ) في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ﴾؛ للدِّلالة على التأكيدِ للحُكم والتقويةِ لهُ؛ تنزيلاً لذلك الإنسانِ الكافر مَنزلةَ المُنكِرِ للحُكْم؛ لأنَّ مَن لم يُؤمِنْ بالآياتِ الظّاهرة؛ فهو في حُكْمِ الشاكِّ في كونِ تلك الظّواهر صادرةً من اللّه تعالى وأنَّه تعالى قادرٌ على فعلِها.

دلالةُ فعل (الصبّ) مادّةً وصيغةً:

الصّبُّ والانهمار دليلٌ لذوي الأبصار

عبَّر النظمُ الكريم بفعلِ (الصبّ) ماضياً في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾؛ ليدلَّ بصيغتِهِ على وقوعِ ذلك الصَّبِّ وتحقُّقِه، وهو وإنْ كان ماضياً إلّا أنّه يفيدُ أنَّ ذلك الأمرَ جارٍ بطريقِ الإلْفةِ والعادةِ، والمعنى أنَّ صبَّ الماءِ شأْنُنا الّذي نفعلُهُ، وليدلَّ بمادّتِه على إنزالِ الماءِ في مكانٍ إنزالاً مقصوداً معَ قوّةِ الانهمارِ وشدّتِه[2].

و"ظاهرَ الصبِّ يَقتضي تخصيصَ الماءِ بالغيث، وهو المَرويُّ عن ابنِ عباس، وجوّزَ بعضُهُم الأعمَّ كماءِ العُيون ونحوِه"[3]. وإنَّما عبَّر النظمُ بهذا الفعلِ دونَ (الإنزالِ والإغاثة والسَّقي) مثلاً؛ لأنَّ الكلامَ مع الكافرِ المُنكِرِ للنّشر وإخراجِ الأموات من الأجداث، فناسبَهُ استعمالُ فعلٍ يفيدُ قوّةً وشدّةً في الانهمار.

دلالةُ تقديمِ المسندِ إليه على المسنَدِ الفعليّ:

قَصْرُ الصّبَب من دونِ تعبٍ أوْ نصَب

قدّمَ النظمُ الكريمُ المُسندَ إليه في ﴿أَنَّا﴾ على المُسندِ الفعليِّ في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾؛ للدِّلالةِ على الاختصاصِ والانحصار

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 23/ 227، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 59.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 131.
(3) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1791.

للصّفة في الموصوف معَ التقويةِ لحُكم الكَلام، فيكونُ الصبُّ منحصراً بالذات الجليلة، بقي أنَّ التعبيرَ بـ(نا) العَظمة مفخِّمٌ للفعلِ الصّادر منه تعالى؛ إذ العظيمُ لا يصدُرُ منهُ إلّا عظيمٌ وجَليل.

سرُّ التعبيرِ بالمفعولِ المُطلقِ ﴿صَبًّا﴾:

تـقـويـةُ حُـكـمِ الكلام دليلٌ على شدّةِ الاهتمام

عبّرَ النظمُ الكريمُ بالمفعولِ المُطلقِ ﴿صَبًّا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾؛ للدِّلالة على تأكيدِ الفعل وتحقيقِ وقوعِهِ، والغرضُ من التوكيدِ الاهتمامُ بالمضمونِ وتقويةُ الحُكم وبيانُ أنَّ الصبَّ قد بلَغَ أوْجَهُ، و: "ليَتَأتَّى تَنْوينُهُ؛ لِما في التَّنْكيرِ مِنَ الدِّلالَةِ عَلَى التَّعْظيمِ، وتَعْظيمُ كُلِّ شَيْءٍ بما يُناسِبُهُ، وهوَ تَعْظيمُ تَعْجيبٍ"[1].

دلالة ﴿ثُمَّ﴾ في قوله ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا﴾:

التراخي الرُّتْبيّ والزَّماني مَبنيٌّ على الشقِّ بالمطرِ أوْ بالكراب أوْ بالنَّباتِ

عبَّر النظمُ الكريم بـ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾؛ إمّا للدلالةِ على التّراخي الزّمنيّ بمُهلةٍ إنْ كانَ الشقُّ للأرضِ بالنباتِ بعدَ نزولِ المطَر أوِ الشقُّ بالماءِ نفسِهِ بعدَ الانصباب. وأمّا إنْ كانَ الشقُّ للأرضِ بالكرابِ والمحاريث؛ فيَحتملُ أنْ يكونَ الشقُّ قبل نزولِ المطر أوْ بعدَه: فإنْ كان قبلَ نزولِ المطر فالتراخي رُتْبيٌّ، وإن كانَ بعد نزولِ المطر فالتراخي زمنيٌّ أيضاً. قال القونويُّ معلِّقاً على قول البيضاوي: "شَقَقْنا بالنّبات": "قدّمَهُ؛ لأنَّ ﴿ثُمَّ﴾ حينَئِذٍ عَلَى ظاهره، وقوله: (أو بالكراب) و﴿ثُمَّ﴾ حينَئِذٍ للتراخي الرتبيِّ، ويحتملُ أنْ يكون للتراخي الزَّماني؛ إذ لا يبعدُ أنْ يكونَ الشقُّ بعد نزولِ الماء منَ السَّماء بل هوَ كَذَلكَ؛ إذ ما مِن شقٍّ إلّا يكونَ بعدَ نزولِ الماء، وهو المُراد هنا، ولا يرادُ به الشقُّ الّذي قبلَ نزولِ الماء، ولو أُريدَ به ذلك لحُمِل التَّراخي عَلَى الرّتبيّ، وإنْ أبيتَ فليُحمَلْ عَلَى التَّغْليب[2].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 131.

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 100.

دلالةُ فعلِ (الشقِّ) مادّةً وصيغةً:

مـادّةُ الـشـقِّ تـوحـي بـقـوّة الخَرْق وعظمةِ أفعالِ الحقّ

اختارَ النظمُ الكريم فعلَ (الشقِّ) ماضياً في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾؛ للدِّلالة بمادّتِه على الفصلِ والتفريجِ بينَ أجزاء الأرضِ المُتماسِكة بقوّةٍ وشدَّة، حتى يدخلَ الماءُ في منافذِها ويدخلَ ضوءُ الشّمس في فتحاتِها وشُقوقها، من دونِ تدخُّلٍ للإنسان في الشقِّ والفتح، وهو المناسبُ لسَوقِ الكلام في تَعدادِ النِّعَم وإثباتِ صحَّةِ النّشر، والقدرةِ على الإحياءِ بعدَ الإماتة، وللدلالةِ بصيغتِهِ الماضية على وقوع ذلك على سبيلِ القطع بالحصولِ دونَ حصولِهِ بالفرض والاحتمال.

دلالةُ الإسنادِ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ العقليّ:

الإسـنـادُ إلى الكاسبِ حقيقيٌّ وإلـى المـوجِـدِ مَجازيٌّ

أسندَ النظمُ الكريم فعلَ (الشقِّ) إلى ضميرِ المتكلِّم العائدِ إلى الله تعالى في قوله: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾، وقد اختُلِفَ في كونِ الإسناد فيه حقيقيًّا أو مَجازيًّا، فقد ذهبَ الزمخشريُّ والبيضاويُّ إلى أنَّه إسنادٌ مجازيٌّ علاقتُهُ السببيَّة؛ لأنَّ الشقَّ يكونُ بالمحراث، فإسنادُهُ إلى الله تعالى مجازٌ عقليٌّ، وأمّا إنْ كان الشقُّ بالإنباتِ أو بالإمطارِ فإنَّ الإسناد حقيقيٌّ، بخلافِ فعلِ الصَّبِّ السّابق؛ إذ الشقُّ للأرض هنا قد يتحقّقُ بالمحراث، فيكونُ الإسناد مجازيًّا، لكن في سببيَّة المطر للشقِّ أو الإنباتِ مجازٌ استعاريٌّ آخر بتشبيهِ المطرِ أوِ النّبات الشاقّانِ بما من شأنِهِ أنْ يشقَّ. وقد نبَّه القونوي لذلك بقوله: "إسناد الفعْل إلَى السَّبب أي مَجازًا، وإنْ كان فعلَه تَعالَى خلقًا؛ لأنَّ الإسناد إلَى الكاسبِ حَقيقَةٌ وإلى الخالقِ مجازٌ فيما اجتمعَ (الخلقُ والكسبُ)، وسرّهُ أنَّ الفعْل إنَّما يُسنَدُ حَقيقَةً لمَن قامَ به لا لمَنْ أوجدَهُ، كَما صَرَّحَ به صاحبُ الكَشّاف، وأشارَ إليه أربابُ المَعاني، ألا [تَرَى] أنَّ مثلَ الأكلِ والشُّرب والضَّرب ونحوِها يُسنَدُ إلَى الآكلِ ونحوِهِ حَقيقَةً

وإنْ لم يوجِدْها؛ وإنْ أريدَ الشقُّ بالنّبات فإسنادُهُ إليه تَعالَى حقيقيٌّ ووصفٌ له بدونِ مدخليَّةِ العَبد"[1].

لكنْ في نسبةِ الشقِّ للنباتِ إشكال، ولو قال بـ(الإنبات) لكان أوْلى؛ إذ النباتُ يشقُّ أيضاً الأرضَ كالمطر، فيكون الإسنادُ مجازيًّا بخلافِ (الإنبات والإمطار) بالمعنى المصدريِّ، فيكون الإسنادُ حقيقيًّا حينئذ. في حين رجح أبو السعود أن الإسناد حقيقيٌّ بقوله: "وحملُ شقِّها على ما بـ(الكِرابِ) بجعلِ إسنادِه إلى نونِ العظمةِ من قَبيلِ إسنادِ الفعلِ إلى سَببِه بأباهُ كلمةُ (ثمَّ والفاءُ) في قولِه تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا﴾؛ فإنَّ الشقَّ بالمَعْنى المذكور لا ترتبَ بينَهُ وبين الإمطارِ أصلاً ولا بينَهُ وبينَ إنبات الحب بلا مهلة؛ فإنَّ المرادَ بالنّبات ما نبتَ من الأرضِ إلى أنْ يتكاملَ النموُّ وينعقدَ الحبُّ؛ فإنَّ انشقاقَ الأرضِ بالنباتِ لا يزالُ يتزايدُ ويتسعُ إلى تلكَ المرتبةِ؛ على أنَّ مَساقَ النظمِ الكريمِ لبيانِ النِّعَمِ الفائضةِ من جنابِه تعالى على وجهٍ بديعٍ خارجٍ عن العادات المعهودة، كما ينبئُ عنه تأكيدُ الفعلين بالمصدرين؛ فتوسيطُ فعلِ المُنعَمِ عليه في حُصولِ تلك النِّعَمِ مُخِلٌّ بالمرام[2]، ولذا: "قال ابنُ عباس: شقًّا عن النّباتِ[3]؛ فليسَ النباتُ أوِ الإنباتُ فاعلينِ للشقِّ بل اللّه تعالى حقيقةً.

دلالةُ التّعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾:

عرّفَ النّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾؛ للدِّلالة على الجنسِ الصّادقِ بكُلِّ أرضٍ مُنبتة، وفي ذلك التعريفِ المُستلزمِ للصِّدقِ الكليِّ امتنانٌ عظيمٌ واستدلالٌ بخلقِ الأرضِ قابلةً للإنباتِ صالحةً للاستزراعِ عندَ صبِّ الماءِ علَيها.

مِـن النِّـعَـم العـلـيَّـة خلقُ الأرضِ الزراعيَّة

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 100.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 111.
(3) القنوجي، فتح البيان: 15/ 84.

دلالةُ التقابُلِ بينَ ﴿صَبَبۡنَا ٱلۡمَآءَ﴾، و﴿شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ﴾:

الأرضُ جسَدٌ مَيّت والماءُ روحٌ مُنبِت

قابلَ النظمُ الكريم في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبۡنَا ٱلۡمَآءَ صَبّٗا ۝٢٥ ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾؛ بينَ الصَّبِّ والشقِّ من جهةٍ، والماءِ والأرضِ من جهةٍ أخرى؛ إذ الصبُّ يكون بإسقاطِ الماء من أعلى إلى أسفل مُنحدِراً، والشقُّ يكونُ بانفتاحِ فُرَجٍ مُمتدّةٍ من أسفلَ إلى أعلى لينفُذَ منها النّبات. كما قابلَ الماءُ الَّذي هو كالرّوح الأرضَ الَّتي هي كالجسد، وما أنْ يُلامِسَ الماءُ الأرضَ حتَّى تُنبت، وكذلك الأرواحُ ما أنْ تُلامِسَ الأجسادَ حتى تخرُجَ من الأجداثِ للبَعثِ والحِساب. والغرضُ من هذا التقابُلِ الدِّلالةُ على انتظامِ الخلق والاستدلالِ على صحَّة النّشر، وإحاطةِ النِّعَم بالإنسان؛ ليستدِلَّ بها على عظمةِ الصُّنع وجَلالةِ الخالقِ سُبحانه.

دلالةُ التعبيرِ بالمفعولِ المُطلَق ﴿شَقّٗا﴾:

التّوازُنُ والانسجام دالٌّ على الإتقانِ والإحكام

عبّرَ النظمُ الكريم بالمفعولِ المطلَقِ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾؛ للدِّلالة على تأكيدِ عاملِهِ تأكيداً دالًّا على أنّه صنعُ اللّه الّذي أتقنَ كلَّ شيءٍ، ممّا يقوّي أنَّ إسنادَ الشقِّ إلى اللّه تعالى إسنادٌ حقيقيٌّ، والتعبير بالمصدر يفيدُ المبالغةَ في الفعل مع تقويةِ وقوعه وتحقُّقِه ثابتاً للّه تعالى وحدَهُ. وجيءَ بالمفعول المطلق كذلك ليتأتّى التنكيرُ المفيدُ للفَخامةِ والإبداعِ العَجيب، ولذا قال الهرريّ: "﴿شَقّٗا﴾ بَديعاً لائقاً بما يخرجُ منهُ من النّبات في الصِّغَر والكِبَر والشَّكل والهَيئة، مُشاهَدًا مَرْئيًّا لمَن نظرَ إليها بعدَ أنْ كانت مُتماسِكةَ الأجزاء، وقد اقتضَتْ حكمتُهُ ذلك ليدخُلَ الهواءُ والضّياءُ في جوفِها، ويُهيِّئُها لتغذيةِ النَّبات"[1].

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 134.

دلالةُ (الفاء) في قوله ﴿فَأَنْبَتْنَا﴾:

سُرعةُ الإنبات بعدَ شقِّ الأرضِ عنِ الأموات

عبّرَ النظمُ الكريم بحرفِ (الفاء) في قولِه تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا﴾؛ للدِّلالة على التعقيبِ بلا مُهلةٍ[1]؛ لأنَّ شقَّ الأرض بالإمطارِ أوْ بالإنباتِ يَعقبُهُ مُتّصلاً خروجُ النبات، والغرضُ بيانُ اتّصال الإنباتِ بالشقِّ في الأرضِ حتَّى يبرُزَ مَرئيًّا بعد أنْ كان النّبتُ مُتغلغِلاً في شُقوق الأرض، وذلك مُؤذِنٌ بسُرعةِ النَّشر والبعثِ منَ الأجداث.

دلالةُ الفعلِ (أنبتَ) مادّةً وصيغةً:

الجَعْلُ والتّصيير بإذنِ الله الخَبير

عبّرَ النظمُ الكريم بفعلِ (الإنبات) ماضياً مَزيداً بالهَمزة في قولِه تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا﴾؛ للدِّلالةِ على تحقُّقِ وقوعِ الإنبات، وأنَّه مَقطوعٌ بحصولِه، كما تفيدُ الهمزةُ دلالةَ التعديةِ بمعنى: جعلِه نابتاً؛ إذ الفعلُ الثلاثيُّ يدلُّ على النّبت اللّازم الذاتيّ، والمزيدُ بالهمزة يفيدُ الإنباتَ الغيريَّ، وذلك يشيرُ إلى أنَّ النبات إنَّما يظهَرُ ويترعرَعُ بفعلِ الله تعالى وحدَهُ، وتلك منّةٌ عظيمةٌ لمَن تفكَّر فيها، ويفيدُ بمادّته على إخراجِ النّبت وإبرازِه من الشُّقوق وارتفاعِه بحيثُ تراهُ العيونُ.

دلالةُ الجارِّ المجرورِ ﴿فِيهَا﴾:

الظّرفيّةُ والاستعلاء مُتحقّقانِ عندَ الإنباتِ والإنماء

عبَّر النظمُ الكريم بالجارِّ والمجرور ﴿فِيهَا﴾ المُتعلِّقِ بفعلِ (الإنبات) في قولِه تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا﴾؛ للدِّلالة على حُصول الإنباتِ داخلَ الأرض وبروزِه ونموِّه فوقَها؛ إذ الإنباتُ وانقسامُ البذرِ يكون فيها ثمَّ يخرجُ النبتُ ويَترعرَعُ عليها، ولا يبعُدُ أنْ يكونَ الجارُّ والمجرور ﴿فِيهَا﴾ مُستعمَلاً بمعناهُ الحقيقيِّ وهي الظرفيّة، وبمعناهُ المجازيِّ وهو الاستعلاءُ عندَ مَن يُجوِّزُ الجمعَ بينَ الحقيقة والمجاز، أوْ يكون من قبيلِ عمومِ المَجاز، ولذا لم يقُلِ النظم (عليها)؛ لأنَّ

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 134.

الإنبات وانقسامَ البذر عندما يكونُ مُتغلغلاً فيها، ثمَّ بعد ذلك يبرزُ مُرتفعاً علَيها.

سرُّ تقديم (الحَبِّ) في الأصناف الثمانية:

الأصـــــلُ في الخِلقة والغِذاء يتقدّمُ في النّظمِ والابتداء

ذكرَ النظمُ الكريم أصنافاً ثمانيةً بعدَ فعلِ الإنبات، وبدأها بالحبِّ فقال: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا﴾؛ إمّا للدّلالة على أنَّه الأصلُ في الاقتياتِ والغِذاء والادِّخار، قال الهرري: "قدّمَهُ على ما بعدَهُ؛ لأنَّه الأصلُ في الغِذاء"[1]، وإمّا لأنَّ كلَّ الأشجار والزُّروعِ والفَواكه والثِّمار من أصلِ البُذورِ والحُبوب، فيكونُ الحبُّ أصلاً في الغِذاء وأصلاً في الخِلقة والإنشاءِ.

دلالةُ (الواوِ) في قوله ﴿وَعِنَبٗا﴾:

أثـرُ المَعـنـى في تـفـسـيرِ عَـطْـفِ المبَنى

عبّرَ النظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا﴾؛ للدِّلالة على عطفِ (العِنَبِ) على (الحبِّ)؛ جَمْعاً بينهُما في الإنبات، ومَن فسَّر الحبَّ بالغذاء فإنَّ العطفَ من عطفِ العامّ على الخاصّ؛ لأنَّ العنبَ له وجهانِ اقتياتٌ وتفكُّهٌ، قال الرازيّ: "وَإِنَّما ذَكَرَهُ بَعْدَ الحَبِّ؛ لِأَنَّهُ غِذاءٌ مِنْ وجْهٍ وفاكِهَةٌ مِنْ وجْهٍ"[2]، ومَن جعلَهُ بَذْراً لكلِّ مَزروعٍ وغيرِهِ؛ فيكونُ من عطفِ الخاصِّ على العامِّ.

نكتةُ التعبيرِ بـ(العِنَب) مُنكّراً جَمْعاً:

العُـدولُ عـنِ الـشَّـجـرةِ إلى الـثّـمـرة دلالـةٌ عـلـى تـعـدُّدِ الاسـتـعـمـالِ والجِهة

عبّر النظمُ الكريمُ بلفظ (العِنَب) نَكِرةً مَجموعاً في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا﴾؛ للدِّلالة به على الجنسِ، فيصدُقُ بالأعنابِ كلِّها مع دلالةٍ على التكثيرِ فيه، ولذا عبَّر عنهُ مَجموعاً، وإنَّما عبَّر عنه باسمِ ثمرتِهِ دونَ شجرتِهِ بأنْ يقولَ: (وكَرْما)؛ للدِّلالة على جِهَتي استعمالِ ثمرتِهِ بالاقتياتِ بأنْ يكونَ زَبيباً والتفكُّهِ بأنْ يكونَ عِنَباً، وكانَ ذكرُهُ بعدَ الحبِّ الَّذي هو الاقتياتُ الصِّرف انتقالاً مُناسباً لما فيه الجهتانِ معاً.

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 134.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 60.

دلالةُ (الواوِ) والتنكيرِ في ﴿وَقَضْبًا﴾:

مَأكولُ الإنسانِ والحَيوان يَجمَعُ بينهُما البَيان

عبّرَ النظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِه تعالى: ﴿وَعِنَبًا وَقَضْبًا﴾؛ للدِّلالة على العطفِ والجمعِ بينَ العنبِ والقَضْب، من حيثُ إنَّ كِلَيهما طَريّان عندَ خروجِهما، ومتاعانِ للإنسانِ والأنعام، إذِ القَضْبُ الرَّطبة والعَلَف بعينِه، أي: "علَفاً رَطْباً للدّواب، وقيّدَه بذلك الخليلُ، وقال: إذا جفَّ فهو التّبنُ، وسُمّيَ قَضْبا، لأنَّه يُقضَبُ ويُقطَعُ مرّةً بعدَ أُخْرى كالبرسيم ونحوِه، وقيل: هو ما يُقضَبُ ليأكلَهُ ابنُ آدم غضّاً كالبُقولِ وبعضِ الخَضروات"[1]، وسُمّي قضباً؛ لأنَّه يُقطَعُ ويُقضَبُ أكْلاً للبهائم، ونكَّره النظمُ للدِّلالة به على الجنسِ الصّادق بكلِّ صوَرِ الرّطْبِ وأشكالِه السّابقة، مع دلالةٍ على الكَثرة.

دلالةُ التعبيرِ بالمَصدر (قَضْبا):

تسميةُ الشّيء بالمصدَر؛ دلالةٌ على أنَّ الحدثَ مقصودٌ بالنّظَر

عدلَ النّظمُ الكريم عن تسميةِ مَأكولِ البهائم باسمِهِ وهو الرَّطبةُ أوِ البرسيمُ أو العلَفُ إلى لفظِ المصدرِ (قَضْبا) في قولِه تعالى: ﴿وَعِنَبًا وَقَضْبًا﴾؛ للدلالة على أنَّه يُقطَعُ ويُقضَبُ مرّةً بعدَ أخرى[2]؛ فيكونُ العدولُ عن اسم الجنسِ إلى اسمِ الحدثِ؛ لإبرازِ معنى الحدث فيه، وأنَّه يتعرّضُ للقَضْبِ والقطعِ المُتكرِّر؛ لأنّه يخرُجُ كلَّما سُقيَ بالماء. قالَ بعضُهم: هو القتُّ الرّطبُ، أفردَهُ بالذِّكر؛ تنبيهًا على اختلافِ النّباتات، وأنَّ منها ما إذا قُطِعَ عاد، ومنها ما لا يعودُ"[3].

دلالةُ (الواوِ) في قوله ﴿وَزَيْتُونًا﴾:

سَـرْدُ النِّعَمِ العَظيمةِ باستعمالاتِها الوَسيعة

عبَّر النظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِه تعالى: ﴿وَزَيْتُونًا﴾؛ للدِّلالة على العطفِ للزّيتونِ على ما قبلَهُ مِن مأكولِ الآدميِّ (العنب)؛

(1) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1792، والشوكاني، فتح القدير: 9/ 410.
(2) الزمخشري، الكشاف: 4/ 704، والواحدي، التفسير البسيط: 23/ 229.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 135.

والغرضُ من العطفِ تعدادُ النِّعَم العظيمةِ التي أنبتَها اللّه تعالى وجعلَها غِذاءً للإنسان ودواءً له، إذ إنّنا نلحظ في عطفِ (الزيتون) على (العنب) أنَّه يُستعمَلُ غذاءً ودواءً وتنظيفاً باستخراجِ الزّيتِ منه ووسائلِ التّنظيف، قال الهرري: "خصَّهُ بالذّكر؛ لكثرةِ فوائدِهِ خصوصًا لأهالي بلادِ العَرَب، فإنَّهم يَنتفِعونَ به أكلًا وادِّهانًا، واستضاءةً وتطهُّرًا، فإنّه يُجعَلُ في الصّابونِ"[1].

سرُّ العُدولِ عن الشَّجرةِ إلى الثّمَرة:

تـعـدُّدُ الـفـائدة دافعةٌ للعُدول إلى الثّمرة

عدلَ النظم الكريمُ عن تسميةِ المُنبَت في قولِهِ تعالى: ﴿وَزَيْتُونًا﴾ باسمِ شَجَرتِهِ إلى ذكرِ خصوصِ ثمرتِهِ كما عدلَ عن الكُروم إلى العِنَب فيما تقدَّم، ولعلَّ السرَّ في ذلك أنَّه أرادَ أنْ يُشيرَ إلى استعمالِهِ في الطَّعام والدّواء وصناعةِ الزُّيوت ووسائلِ التنظيف. بقي أنَّ النظمَ نكَّر (الزيتونَ)؛ للدِّلالة على الجنسِ الصّادق بكلِّ صوَرِه وأشكالِهِ المختلفة مع دلالةٍ على الكَثرة.

دلالةُ الجَمْع بينَ (الزَّيتونِ والنَّخْل):

عطفُ الشّجَرةِ عـلـى الـثّـمَـرة لاستعمالاتِها المتنوّعة

جمعَ النظم الكريمُ في العطفِ بـ(الواو) بينَ الزَّيتون والنَّخل في قولِهِ تعالى: ﴿وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا﴾؛ لكونِهما مأكولينَ غالباً للإنسان، وإنَّما لم يقُل: (وتَمْرا) كما قال (زَيتونا)؛ لأنَّ لشجرتِهِ فوائدَ واستعمالاتٍ عديدةً؛ فإنَّ العدولَ من اسمِ الشّجرةِ إلى الثّمرة كما في (العِنَب والزَّيتون)؛ للدلالةِ على التنوُّعِ الاستعماليِّ في الثمرة، والعدولُ عن الثّمرة إلى الشَّجرة أو الزّرع كما في (القَضْب والنّخْل)؛ للدّلالة على تجدُّدِ الأخذِ في القَضْب وتنوُّعِ الاستعمالِ في النَّخل. قال ابن عاشور: "وإنَّما ذُكِرَ النَّخْلُ دونَ ثَمَرَتِهِ، وهوَ التَّمْرُ، خِلافًا لِما قُرِنَ بِهِ مِنَ الثِّمارِ والفَواكِهِ والكَلَأ، لِأَنَّ مَنافِعَ شَجَرِ النَّخيلِ كَثيرَةٌ لا تَقْتَصِرُ عَلَى ثَمَرِهِ، فهُمْ يَقْتاتونَ ثَمَرَتَهُ مِنْ تَمْرٍ ورُطَبٍ وبُسْرٍ، ويَأْكُلونَ جُمّارَهُ،

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 135.

ويَشْرَبونَ ماءَ عودِ النَّخْلَةِ إذا شُقَّ عَنْهُ، ويَتَّخِذونَ مِنْ نَوَى التَّمْرِ عَلَفًا لِإبِلِهِمْ، وكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الطَّعامِ، فضْلًا عَنِ اتِّخاذِهِمُ البُيوتَ والأوانيَ مِنْ خَشَبِهِ، والحُصُرَ مِنْ سَعَفِهِ، والحِبالَ مِنْ لِيفِهِ. فذِكْرُ اسْمِ الشَّجَرَةِ الجامِعَةِ لِهَذِهِ المَنافِعِ أجْمَعُ في الاسْتِدْلالِ بِمُخْتَلِفِ الأحْوالِ وإدْماجِ الامْتِنانِ بِوَفْرَةِ النِّعَمِ"[1].

دلالةُ عطفِ (الحدائق) وسرُّ ذكرِها:

الـــرّاحـــةُ والاسـتـجـمـام بـعـدَ الـتـغـذّي بأنواعِ الطَّعام

عبَّر النظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿وَحَدَآئِقَ غُلْبًا﴾؛ للدِّلالة على عطفِ (الحدائق) على ما قبلَها، والتقديرُ: (فأنبتنا حدائقَ)، والحديقةُ: البُستان من الأشجارِ المختلفةِ مُحاطةً بسورٍ أحدقَ وأحاطَ بها، فإنْ لم يكُنْ لها سورٌ كانت بُستاناً، ومنه قيل: أحدَقوا به، أي: أحاطوا[2]. والغرضُ من ذكر الحديقةِ دونَ البستانِ الدلالةُ على أنَّها من كثافةِ أشجارِها وضَخامةِ نباتِها صارتْ كأنَّها مُحاطةٌ بسورٍ نباتيٍّ كثيفٍ ومُتداخل، ومن المعلوم أنَّ داخل الحديقة قد يتكوّنُ من أشجارِ الكروم والنّخل والزّيتونِ وغيرِها، فيكون العطفُ من عطف العامِّ على الخاصّ[3]. وإنْ كان المرادُ بالأشجار مجرّدَ غطاءٍ نباتيٍّ للتنزُّهِ والارتياح والاستظلالِ بها، فيكونُ العطفُ من عطفِ المُباين، قال ابنُ عاشور: "وَخُصَّتِ الحَدائِقُ بالذِّكْرِ؛ لِأنَّها مَواضِعُ التَّنَزُّهِ والاخْتِرافِ، ولِأنَّها تَجْمَعُ أصْنافًا مِنَ الأشْجارِ"[4].

نكتةُ تحديدِ المَنعوتِ بـ﴿غُلْبًا﴾:

ملاحظةُ الدّقائق فـــي تـوصـيـفِ الحَدائق

نعتَ النظمُ الكريم لفظَ الحدائق بـ﴿غُلْبًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَحَدَآئِقَ غُلْبًا﴾، ويحتملُ أنْ يكونَ النعتُ وصفاً للحدائق كما هو الظّاهر، والتقديرُ: (حدائقَ كثيفةً) أي كلُّ حديقةٍ منها كثيفةٌ،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 132.
(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1792.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 135.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 132.

فيكونُ نعتاً للحدائقِ بما فيها، فهو نعتٌ حقيقيٌّ بجرَيان الصِّفة على موصوفِها الظّاهر، ومجازيّ بوصفِ كلِّ حديقةٍ بما فيها من أشجارٍ. قال القونوي: "فوصفُ الحدائقِ بالغُلب مجازٌ؛ لكونِها ظرفًا للأشجارِ المَوْصوفةِ بها حَقيقَةً، لكنَّ المُراد المجموعُ من حيث المجموعُ معَ قطعِ النّظَر عن كونِ كلِّ واحدةٍ من الأشجارِ عِظامًا"[1]. ويحتملُ النعتُ أنْ يكون وصفاً للأشجارِ سَببيًّا، والتقديرُ: (حدائقَ غُلباً أشجارُها)، قالَ الزّمخشري: "﴿وَحَدَآئِقَ غُلْبًا﴾ يحتملُ أنْ يُجعَلَ كلُّ حديقةٍ غَلباءَ، فيريدُ تكاثُفَها وكثرةَ أشجارِها وعِظَمَها، كما تقولُ: حديقةٌ ضخمةٌ، وأنْ يُجعَلَ شجرُها غُلباً، أي: عظاماً غِلاظا"[2]. والحاصلُ أنَّ بينَ المعنيينِ عموماً وخصوصاً وجهيًّا؛ فيَجتمعانِ في حديقةٍ ضخمةٍ وأشجارٍ ضخام، وتنفردُ الحديقةُ بالضَّخامة والكثافة نتيجةَ تجمُّعِ الأشجار وإنْ لم تكنْ كثيفةً في ذاتها، وتنفردُ الأشجارُ بالضَّخامة دونَ اتّصافِ الحديقةِ التي تشتملُ عليها بالكثافةِ والكثرة[3].

دلالةُ الاستعارةِ المكنيَّة في ﴿غُلْبًا﴾:

ضَـخـامـةُ الأشجار وكَثافةُ سَقْيِ الأمطار

استعارَ النظمُ الكريم في قولِهِ تعالى: ﴿وَحَدَآئِقَ غُلْبًا﴾ استعارةً مكنيّةً؛ إذ شبَّه (الحدائقَ) بشخصٍ غليظِ الرّقبة؛ بناءً على أنَّ النعتَ حقيقيٌّ، أوْ شبَّه (أشجارَها) بامرأةٍ غليظةِ الرّقبةِ؛ بناءً على أنّ النعتَ سببيٌّ، والغرضُ من الاستعارةِ بيانُ ضخامةِ الحديقةِ وأشجارها وتصويرُ مدى كثافتِها وتداخُلِ أشجارِها وأغصانِها، بحيث تكونُ جنّةً أرضيَّة عظيمةَ السُّقيا يُنتفَعُ بها ترفُّها واستظلالاً وخشَباً[4]. قال ابنُ عاشور: "والغُلْبُ: جَمْعُ غَلْباءَ، وهيَ مُؤَنَّثُ الأغْلَبِ، وهوَ غَليظُ الرَّقَبَةِ، يُقالُ: غَلِبَ كَفَرِحَ، يوصَفُ بهِ الإنْسانُ والبَعيرُ،

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 102.
(2) الزمخشري، الكشاف: 4/ 704، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 288.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 102.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 60، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1792.

وهوَ هُنا مُسْتَعارٌ لِغِلَظِ أُصولِ الشَّجَرِ؛ فوَصْفُ الحَدائِقِ بهِ إمّا عَلَى تَشْبيهِ الحَديقَةِ في تَكاثُفِ أوْراقِ شَجَرِها والتِفافِها بشَخْصٍ غَليظِ الأوْداجِ والأعْصابِ فتَكونُ اسْتِعارَةً، وإمّا عَلَى تَقْديرِ مَحْذوفٍ، أيْ غُلْبُ شَجَرُها، فيَكونُ نَعْتًا سَبَبيًّا، وتَكونُ الاسْتِعارَةُ في تَشْبيهِ كُلِّ شَجَرَةٍ بامْرَأةٍ غَليظَةِ الرَّقَبَةِ، وذَلِكَ مِنْ مَحاسِنِ الحَدائِقِ؛ لِأنَّها تَكونُ قَدِ اسْتَكْمَلَتْ قوَّةَ الأشْجارِ"[1].

دلالةُ (الواو) في قوله ﴿وَفَٰكِهَةً﴾:

إبـــرازُ الـنّـعَـمِ الكثيرة وأفانينِ الأطـــعـــمـــةِ اللّذيذة

عبّرَ النظمُ الكريم بلفظِ (الواوِ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾؛ للعطفِ بها إمّا على ما ذُكر في قوله تعالى ﴿حَبًّا ۝٢٧ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ۝٢٨ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا﴾، دلالةً على المغايرةِ بينَ المتعاطفين؛ من جهةِ أنَّ المعطوفَ عليه له خاصيّتا الغذاء والتفكُّه، في حين أنَّ المعطوفَ ذو خاصيّةٍ واحدةٍ وهو التفكُّه فحسبُ. قال ابنُ عاشور: "والفاكِهَةُ: الثِّمارُ الَّتي تُؤْكَلُ لِلتَّفَكُّهِ لا لِلاقْتياتِ، مِثْلَ الرُّطَبِ والعِنَبِ الرَّطْبِ والرُّمّانِ واللَّوْزِ"[2]، ومنَ المناسبِ أنْ يتأخّرَ التفكُّه على ما له تفكُّهٌ واقتياتٌ أيضاً، فالعطفُ من قبيلِ عطفِ العامِّ على الخاصِّ. قال القونوي: "وكونُ العِنَبِ والزّيتونِ والنَّخلِ مقابلًا للفواكهِ؛ لأنَّ فيه الغذاءَ أيْضًا لا لعدمِ كونِها من أفرادِ الفاكهةِ؛ كَيْفَ لا! وهي أعزُّ ما يُتفكَّهُ، أي يُتنعَّمُ، فهي عامٌّ خُصَّ منه البعضُ لزيادةٍ فيه، وهو كونُهُ غذاءً كما يكون التفكُّه بها"[3]، وإمّا للعطفِ بها على (حدائقَ)، فذُكرت الفاكهة: "مع أنَّها تدخُلُ في الامتنان بـ(الحدائق)؛ للاعتناءِ بشأنِ ما يُتفكَّهُ به من ثمارِها المُتنوِّعة، من كلِّ ما حسُن مذاقُهُ، وطابَ ريحُهُ، وكبُرَ حجمُهُ، ولا شكَّ أنَّ ذلك أدْخَلُ في الامتنانِ"[4]، فيكونُ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 132، وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 20/ 102.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 132.
(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 102.
(4) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1792.

من عطفِ الخاصِّ على العامِّ حينئذٍ، قال الهرريّ: "فهو معطوفٌ على (عِنَبًا) عطفَ عامٍّ على خاصّ، ويصحُّ عطفُهُ على (حَدائِقَ) كما هو المتبادرُ، فيكون عطفَ خاصٍّ على عامٍّ"[1]، وأيًّا مّا كان نوعُ العطف فهو إبرازٌ للنّعَم الكثيرة والعطايا الجزيلة من خلقِ أنواعِ الأطعمةِ اللّذيذة للإنسانِ وأنعامِهِ التي يَركبُها أوْ يأكلُها.

دلالةُ (الواوِ):

التلذُّذُ بالمأكول مِـن مُناسبات الرَّبطِ المَقبول

عطفَ النظمُ الكريم (الأبّ) بالواوِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ على ما قبلَها؛ للدِّلالة على الجمعِ والرَّبط بين (الفاكهةِ والأبِّ) من حيث إنَّ كليهما طعامٌ يُلتذُّ به؛ وإنْ كانتِ الفاكهةُ للإنسانِ المُتفكّه والمتنعِّم بها، والأبُّ للحيوانِ المتنعِّم بالمَراعي الخضراءِ التي يَقصِدُها ويَسعى إليها، فالجامعُ بينهما سعيُ كلٍّ من الإنسانِ والحيوان إلى التلذُّذِ والتنعُّم؛ والأبُّ هو المَرعى الَّذي يُقصَدُ، "نُقِلَ عن ابنِ عبّاس وجماعةٍ أنَّه: الكَلَأ والمَرعى، وسُمّيَ بذلك؛ لأنَّه يُؤَمُّ ويُقصَدُ، والأبّ: القصدُ، وقيلَ: هو ما أنبَتَتْهُ الأرض ممّا تأكلُهُ الدوابُّ ولا يأكلُهُ الإنسان"[2]، وقيل: "الأبُّ: الفاكهة اليابسة تؤبُّ للشتاء؛ أي: تُعَدّ وتُهيّأ، وهو الملائمُ لما قبلَهُ"[3].

دلالةُ ذكرِ (القَضْب والأبِّ) باسمٍ غيرِ لقبيٍّ:

طعامُ الإنسان هـو المـقـصـودُ بالبيان

عبّرَ النظمُ الكريم عن أكلِ الأنعام بـ(القَضْب) في قولِهِ تعالى: ﴿وَعِنَبًا وَقَضْبًا﴾، وبالأبِّ في قولِهِ تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، والَّذي يظهرُ أنَّ الغرضَ من ذكرِ (القضبِ) الإشارةُ إلى اقتياتِ الأنعامِ به، فهو القوتُ الأساسيُّ له، في حين يُشكِّلُ (الأبُّ) رَعياً له مع استجمامٍ في المَرعى، ففيه التذاذٌ وتنعُّمٌ، ومن الملاحظِ أنَّ ذكرَ كلٍّ من الشيئين

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 136.
(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1792.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 136.

قد جَرَى بلفظِ المصدرِ في (القَضْب)، وبلفظ (المكان) في (الأبِّ) لأنّه المرعى المقصود دونَ لقبِهِ المُعيَّن واسمِ علمِهِ المَخصوص؛ للدِّلالة على أنَّ أكلَ الأنعام ليسَ مقصوداً لذاته، بخلافِ أكلِ الإنسانِ الَّذي ذُكِر باسمِهِ في: (العنب والزيتون والنخل) أو باسمِ جنسِهِ في (الحبِّ والفاكهة)؛ للدّلالة على أنَّه المقصودُ بالإنعام والإطعام، وأمّا مأكولاتُ الدوابِّ والأنعام فالمقصودُ من أكلِهِ خدمةُ الإنسانِ وركوبُه وأكلُه فلم يُعتنَ بذكرِ لقبِهِ وعلَمِهِ، ويكونُ مُشيراً إلى نعمةِ الأنعامِ للإنسانِ أيضاً أكلاً؛ إذ هي من مَطعوماتِه في قولِهِ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾.

دلالةُ ترتيبِ المذكوراتِ من ألوان الأطعمة:

المقصودُ بالذّات والواسطة سرُّ ترتيبِ النِّعَم الظّاهرة

عبّرَ النظمُ الكريم في سياقِ الأمرِ للإنسانِ الكافرِ بالنّظَر إلى طعامِهِ في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ إلى قوله ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾؛ ليُدرِكَ حجمَ النِّعمة المُحيطةِ به مع إدماجِ الاستدلالِ على صحَّة النَّشر بإخراجِ النباتِ من الأرض، فيكونُ ذكرُ الأنواعِ منَ: (الحبِّ والعنبِ والقَضْبِ والزَّيتونِ والنَّخلِ والحَدائقِ والفاكهةِ والأبِّ) على أنَّها أطعمةٌ منظورٌ إلى خلقتِها وكيفيّةِ تكوُّنِها وأسبابِ حدوثِها بغيةَ الاعتبار والإيقانِ بالخالقِ الواحدِ العظيمِ لها. والَّذي يبدو من سَرْدِ هذه الأصناف أنَّ المراد بـ(الطّعام) المنظور إلى حدوثِهِ وتكوُّنِه ما كان طعاماً أصليًّا أوْ وسيلةً له، وما كان طعاماً للإنسانِ مُباشرةً أوْ طعاماً لأنعامِهِ الَّتي يطعَمُها أوْ يركَبُها؛ فأمّا الطَّعام أصالةً فمنهُ (الاقتيات) والغذاءُ الرئيسُ وهو (الحبُّ)، ومنهُ ما يكون غذاءً وتفكُّهًا معاً وهو: (العِنَب والزّيتونُ والنّخل)، ومنهُ ما يكون تفكُّهاً مَحضاً وهي: (الفاكهة)، وأمّا وسيلةُ الطّعام لإعدادِهِ وتهيئتِهِ، فهي (الحدائقُ الغلبُ) الَّتي فيها الأشجارُ الضِّخام التي يُنتفَعُ بها في إعدادِ الطّعام وتهيئتِهِ بالإيقادِ علي أخشابِها، وإلا

فالحدائقُ ليست طعاماً باعتبارِ الظّاهر. وأمّا الطّعام غيرُ المباشرِ للإنسان فهو طعامُ الأنعامِ التي يركَبُها، فالكلُّ راجعٌ إلى الطّعام إمّا بالمباشرةِ أوْ بالواسطةِ، وكذلك الكلُّ راجعٌ إلى الإنباتِ والشقِّ إمّا بالذاتِ أوْ بالواسطةِ، قال المصطفوي: "يرادُ تحصُّلُ هذه الموضوعاتِ وبروزها من الأرض بواسطةٍ أوْ بلا واسطة؛ فـ(العنبُ والقضبُ والزيتونُ والنخل) بلحاظِ كونِها (نباتاً وشجراً) تنبتُ من الأرض تحصُلُ بلا واسطةٍ، وبلحاظِ كونها (أثماراً) كـ(الحبّ): تتحصَّلُ بواسطةٍ، وسبقَ في (الزّيتون والعِنَب) أنّها تدلُّ على مجموعِ الشَّجر والثّمر، وتطلقُ على المجموعِ وعلى كلٍّ من الشَّجر والثّمر"[1].

دلالةُ الموقعِ التركيبيِّ لـ﴿مَّتَٰعًا﴾:

مَنافِعُ هذه الدّار زائلةٌ وليسَتْ للقَرار

عبّر النظمُ الكريم بلفظِ المصدرِ ﴿مَّتَٰعًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾؛ للدِّلالة به إمّا على (الحاليّة) بتأويلِ المصدرِ بالمشتقِّ (ماتعين)، والغرضُ منه بيانُ هيئةِ المُنتفَعِ به منَ المَذكورات الواقعةِ مَفعولاً به، معَ تقييدِ فعلِ الإنباتِ بذلك المتعِ والانتفاع، وهذا ما ذهبَ إليه ابنُ عاشور بقوله: "حالٌ مِنَ المَذْكوراتِ يَعودُ إلَى جَميعِها عَلَى قاعِدَةِ وُرودِ الحالِ بَعْدَ مُفْرَداتٍ مُتَعاطِفَةٍ، وهَذا نَوْعٌ مِنَ التَّنازُعِ"[2]. والأقوى منه أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: (مَتَعناكُم مَتاعاً)، والغرضُ منه توكيدُ حدثِ المَتْعِ وتَقْوِيَتُهُ، وهو ما ذهبَ إليه الزجّاج بقوله: "هوَ مَنْصوبٌ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿فَأَنۢبَتْنَا﴾؛ لِأَنَّ إنْباتَهُ هَذِهِ الأَشْياءَ إمْتاعٌ لِجَميعِ الحَيَوانِ"[3]، وأوضحَهُ أبو السُّعودِ بقوله: "وإمّا مصدرٌ مؤكِّدٌ لفعلِهِ المُضمَرِ بحذفِ الزوائدِ؛ أي مَتَعَكُم بذلك مَتاعاً، أوْ لفعلٍ مُترتّبٍ عليهِ، أي مَتَعَكُم بذلك فتمتَّعتُم مَتاعاً، أي تمتُّعًا، أوْ مصدرٌ من غيرِ لفظِهِ؛ فإنَّ

(1) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 9/ 267.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 134.
(3) الرازي/ مفاتيح الغيب: 31/ 61.

ما ذُكِر من الأفعالِ الثلاثةِ في مَعْنى التَّمتيعِ[1]. والأقوى مِن ذَينِك جعلُهُ مفعولاً لأجله، وهو رأيُ الفرّاء؛ أي خَلَقْناهُ مَنْفَعَةً ومُتْعَةً لَكُمْ ولِأَنْعامِكُمْ؛ والغرضُ منه بيانُ حكمةِ الإنباتِ للمَذكورات، والمصلحةِ المترتّبةِ على تلك الأفعالِ العظيمةِ الرّاجعة إلى منفعةِ العِباد، ففيه امتنانٌ وتذكيرٌ للإنسانِ بالمُنعِمِ الحقيقيِّ. بقي أنَّ لفظَ ا(لمتاع) دالٌّ على الانتفاعِ بالشّيءِ زَمَناً ثمَّ ينقطعُ؛ لإفادةِ أنَّ هذه الدارَ ليستْ منافعُها للقرار.

دلالةُ (اللّام):

نِعَمُ الجَليل تستلزمُ الشُّكرَ والعِرفانَ بالجَميل

عبّرَ النظمُ الكريم بـ(اللّام) الداخلةِ على المعطوفِ عليهِ والمَعطوف من قولِهِ تعالى: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾؛ للدّلالة بها على الاختصاصِ الموحي بدلالةِ الغرضيَّةِ والعلّة؛ فيكونُ متاعاً تعليلاً للإنباتِ، وتكونُ (اللّامُ) اختصاصاً وتعليلاً للتّمتيع.

دلالةُ الالتفاتِ في ﴿لَّكُمْ﴾:

الالتفاتُ في الكلام داعٍ للالتفاتِ إلى المُنعِمِ العلّام

عبَّر النظمُ الكريم بضميرِ المُخاطَب في ﴿لَّكُمْ﴾ من قولِهِ تعالى: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾؛ لتحقيقِ دلالةِ الالتفاتِ من أسلوبِ الغَيبة إلى أسلوبِ المُخاطَب، تشريفاً للإنسانِ المُنعَمِ عليه، ليُباشِرَ ويَلتفِتَ إلى ما يجبُ عليه من الشُّكر للمُنعِمِ الحقيقيّ؛ فالالتفاتُ في النّظم دعوةٌ للإنسانِ إلى الالتفاتِ إلى حقوقِ النّعمة بالشكر والعرفان، قال القونوي: "والالتفاتُ من الغائبِ إلَى الخطابِ لتشريفِ الإنسانِ بعزِّ الخِطاب"[2]، وفيه أيضًا "تكميلٌ للامتنان؛ أي: لتتمتَّعوا به وتَنتفعوا به أنتُم وأنعامُكم"[3].

دلالةُ اللّفِّ والنَّشر المُشوَّش:

عبَّر النظمُ الكريم بأسلوبِ اللّفِّ والنّشر غيرِ المُرتّب في قولِهِ

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 112.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 103.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 137.

كلُّ النّعمِ المُقرَّرة راجِعةٌ لمصالحِ الإنسانِ المُعتَبَرة

تعالى: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾؛ إذ المذكوراتُ من النّعَم بعضُها للإنسان وبعضُها الآخرُ للدوابّ، وقد ذُكِرَتِ النِّعَمُ المختصّة بالإنسان والمختصّةُ بالدوابِّ مُختلطةً متداخلةً لغايةٍ سبقَ الحديثُ عنها في سرِّ الترتيب لها، ومن ثمَّ يُعيد القارئُ كلَّ نعمةٍ إلى حالِها أوْ مَصدرها أوْ علّتها مع ما عُطِفَ عليه؛ فـ(الحبُّ والعِنَبُ والزّيتونُ والنّخل والحدائقُ) للإنسان ومنافعِه، و(القَضْب والأبُّ) للأنعام ومصالحِه، قال ابن عاشور: "وفيه لَفٌّ ونَشْرٌ مُشَوَّشٌ، والسّامِعُ يُرْجِعُ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ المَذْكوراتِ إلَى ما يَصْلُحُ لَهُ لِظُهورِهِ"[1]، وقدَّم ذكرَ متاعِ الإنسان لأنّه الأصلُ، وإنَّما ذُكِرَ متاعُ الأنعامِ لأجلِهِ ومَنفعتِهِ أيضاً.

دلالةُ الإدماجِ في ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمۡ﴾:

المِنّةُ والاستدلال في الخِطاب مَوعِظةٌ لمَن يَهتدي للصَّواب

أدمجَ النّظمُ الكريم المَنَّ والاستدلالَ والمَوعِظة في قولِهِ تعالى: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾؛ إذ تخصيصُها لكم ولأنعامِكم مِنّةٌ، وكونُها دليلاً على عظمةِ المُنعِم استدلالٌ، وكونُها متاعاً مُؤقّتاً زائلاً موعظةٌ للانتفاعِ بها من أجلِ تحصيلِ الدّارِ الحقيقيَّةِ الباقيةِ الّتي لا يزولُ نعيمُها، قال ابنُ عاشور: "وَهَذِهِ الحالُ واقِعَةٌ مَوْقِعَ الإدْماجِ، أُدْمِجَتِ المَوْعِظَةُ والمِنَّةُ في خلال الِاسْتِدْلال"[2].

نكتةُ الإضافةِ:

ملكيّةُ الأنعام تَقتضي أصالةَ الإنسانِ في الإنعام

أضافَ النظمُ الكريم لفظَ (الأنعام) إلى ضميرِ المُخاطَب في قولِهِ تعالى: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾؛ للدّلالة بها على التعريفِ لتلك الأنعامِ، والغرضُ من الإضافةِ بيانُ الملكيّة، فيكونُ كلُّ متاعٍ لتلك الأنعامِ المَملوكةِ مَتاعاً للإنسانِ المالكِ لها؛ لأنه المُنتفِعُ بها أكلاً ورُكوباً.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 134.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 134.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الطّعامُ والأكلُ والذّوق والشّرب:

الطَّعامُ أخصُّ مُطلقاً مِنَ الأكلِ والذّوق، ومُبايِنٌ للشُّرب

(الطَّعامُ) هو تناوُلُ ما يُؤكَلُ على سبيل التشهّي والذَّوْقِ، وهذا هو الفارقُ بينَه وبين (الأكلِ والذّوق والشّرب)؛ فإنّ الأكل هو تناوُلُ شيءٍ بإزالةِ الصّورةِ منهُ بالمَضْغِ؛ سواءٌ كانَ بذَوْقٍ أم لا، والشّربُ يختصُّ بالمائعاتِ، والذّوقُ إحساسُ شيءٍ من خُصوصيّات شيءٍ بالذّائقة أوْ بالحاسّةِ الباطنة؛ فالأكلُ أعمّ من أنْ يكون في مطعومٍ وبالمضغِ الحيوانيِّ، أوْ في غير مطعوم وبغيرِ المضغِ المُتداوَلِ، فيقال: ﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ﴾ [الحجرات: 12]، وأَكلَتِ النارُ الحطَبَ. ويُعتبَرُ في الطّعم القيدانِ: الأكلُ في الجملة والتذوّقُ، فالتذوّقُ إذا لم ينضمَّ الى الأكل لا يقالُ: إنّه طَعْمٌ[1].

الصّبُّ والسّفحُ والسّفك والسّقط:

الصّبُّ أعمُّ مُطلقاً منها

(الصّبّ) هو انحدارٌ من فوقٍ بلا قيدٍ مادّيًّا كانَ أوْ مَعنويًّا، والسّفحُ: انحدارٌ فيما مِن شأنِهِ أنْ يكونَ مَحفوظًا، والسّفكُ: جهةُ العُدوان، والسّقط: الانحدارُ الدّفعيّ، فالصبّ هو مطلق الانحدار بلا تقيّد بالقيود المذكورة.

(1) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 7/ 80.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والستون،
سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 66 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-45-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 66 : المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-45-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6448894 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"